ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

The duality of international humanitarian law Its societal effects – an analytical reading of contemporary wars

Saad Talab AbdulHammad Al-Janabi
College of Islamic Sciences-University of Mosul، Iraq

ABSTRACT

This research contributed to the analysis of the duality of the application of international law in contemporary times, through the use of comparative analysis and the critical sociological perspective. The research starts from the premise that the application of international law is not based on abstract humanitarian standards, but rather on considerations of power and the end of classical law. The study of the duality is highlighted by discussing contemporary cases, such as the war in Iraq, the Third, Palestine, Ukraine, liberation, and Iran, while analyzing its impact on international trust, civil rights, and the spread of violence.

The study concluded that double standards represent a structural threat to the international and humanitarian order, and recommended the need to reform the mechanisms for implementing international law, strengthen the independence of international institutions, and activate international humanitarian law without selectivity.

***Correspondence author*:**
saadtalab@uomosul.edu.iq

Received:14 **March** 2026
Accepted: 21 **April** 2026
Published: 01 **May** 2026

***DOI*:**
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1768

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences، Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

***Cite*:**
Al-Janabi، S. T. A. (2026). The duality of international humanitarian law Its societal effects – an analytical reading of contemporary wars. Wasit Journal for Human Sciences، 22(2). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss2.1768

Keywords: Double standards, international humanitarian law, contemporary warfare, societal impacts, international justice

أزدواجية القانون الدولي الإنساني وآثارهُ المجتمعية
قراءة تحليلية في الحروب المعاصرة

م. د. سعد طلب عبدالحماد الجنابي
جامعة الموصل-كلية العلوم الإسلامية- قسم الحديث وعلومه

المُستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل مشكلة ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني في الحروب المعاصرة، من خلال توظيف المنهج التحليلي المقارن والمنظور السوسيولوجي النقدي، إذ ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن تطبيق القانون الدولي لا يتم وفق معايير إنسانية مجردة، بل يخضع لاعتبارات القوة والمصلحة السياسية، وتبرز الدراسة مظاهر الازدواجية من خلال المقارنة في الحالات المعاصرة، مثل : الحرب في العراق، وسوريا، وفلسطين، وأوكرانيا، وفنزويلا، وإيران، مع تحليل آثارها المجتمعية على الثقة الدولية، والتماسك الاجتماعي، وانتشار العنف. وخلصت الدراسة إلى أن ازدواجية المعايير تمثل تهديداً بنيوياً للنظام الدولي والإنساني ، وتوصي بضرورة إصلاح آليات تطبيق القانون الدولي وتعزيز استقلالية المؤسسات الدولية وضرورة تفعيل القانون الدولي الإنساني من دون انتقائية.

الكلمات المفتاحية: الازدواجية، القانون الدولي الإنساني، الحروب المعاصرة، الآثار المجتمعية، العدالة الدولية.

مقدمة:

يشكّل القانون الدولي الإنساني وأحد من أهم فروع القانون الدولي العام، إذ يهدف إلى الحد من معاناة الإنسان أثناء حدوث النزاعات المسلحة وحماية المدنيين وتنظيم وسائل وأساليب الحرب، لكن الواقع المعاصر يكشف لنا عن فجوة واضحة ما بين النص القانوني والتطبيق العملي، لتظهر ازدواجية في المعايير، فتُطبَّق القواعد بشكلٍ انتقائي يخضع لموازين القوة والمصالح السياسية. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في تحليل ظاهرة ازدواجية القانون الدولي الإنساني وآثارها على المجتمعات المتضررة من الحروب المعاصرة، ولمقتضيات الموضوع وجب تقسيم البحث لثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول:

الإطار المنهجي والتأصيل المفاهيمي والنظري للبحث:

المطلب الأول: الإطار المنهجي للبحث وعناصره:

الفرع الأول: مشكلة البحث وعناصره.

1. مشكلة البحث: كفلت جميع القوانين الإلهية والوضعية حماية الإنسان والحفاظ على حياته وكرامته وإنسانيته من الانتهاكات التي يحدثها أخيه الإنسان أو تلك التي تحدثها القوى الإلهية أو الطبيعية، إذ يقف الإنسان امامها عاجزاً مشرداً يعاني الموت تارة والفقر والجوع والمرض تارة أخرى،لا سيما في ظل ما يشهده العالم اليوم من نزاعات وحروب مسلحة، وهو ماتطلب تطبيق القانون الدولي الإنساني بصورة فعلية على أرض الواقع ، لكن في الحقيقية أن هذا التطبيق شابه نوع من الصعوبة والازدواجية التي برزت هنا أوهناك، وقد تمثلت مشكلة البحث في : كيف تؤثر أزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني على المجتمعات المتأثرة بالحروب؟ وهل يسهم هذا التباين في تقويض الثقة بالنظام الدولي؟ وما تداعياته على الاستقرار الاجتماعي والسلم العالمي.

2. تساؤلات البحث:

– ما المقصود بأزدواجية القانون الدولي الإنساني؟

– ما الآثار الإنسانية على الافراد والمجتمعات التي تخلفها أزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني؟

–ما مدى التزام الدول في مراعاة الجوانب الإنسانية في تطبيق القانون الدولي الإنساني؟

3. أهداف البحث: تكمن أهدف البحث الرئيسة في: –

1. تحليل مفهوم القانون الدولي الإنساني ودراسة مظاهر الازدواجية في تطبيقة.

2. التعرف على دور الدول التي تدعي أنها راعية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحق الشعوب في المقاومة والتحرر وتقرير المصير.

3.التعرف على الآثار المجتمعية للحروب المعاصرة، والناتجة عن جراء تطبيق أزدواجية المعايير في القانون الدولي الإنساني مع المجتمعات والشعوب الأخرى، لا سيما الضعيفة منها والتي ليست لها مصالح فيها.

4.تقديم مقترحات لتعزيز العدالة الدولية.

4. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كشف التناقض ما بين النصوص القانونية والتطبيق الواقعي، وفهم الآثار الاجتماعية للحروب غير المتكافئة، فضلاً عن الاسهام في تطوير رؤية نقدية للقانون الدولي في ظل الظروف التي أدت إلى تنامي العنف المسلح والصعوبات التي تواجه أو تعيق تطبيق القانون الدولي الإنساني أم أزدواجيته في التعامل مع القضايا المتماثله، أضف إلى ذلك الانتهاكات الجسمية للكرامة الإنسانية التي يتعرض لها المجتمع الإنساني عموماً والمجتمع العربي الفلسطيني في غزة بشكلٍ خاص، والمجتمعات عموماً.

5. حدود البحث: ينطلق البحث من الحدود الآتية:

أ. الحد الزماني: يتناول البحث الحروب المعاصرة بعد عام 2000ولغاية اليوم.

ب. الحد المكاني: يتناول البحث الاوضاع الدولية والاقليمية عموماً والمجتمع الإسلامي والعربي الفلسطيني في غزة وللدول التي تعرضت إلى الحروب المعاصرة.

ج. الحد الموضوعي: تم إجراء البحث في الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم من أزدواجية المعايير وغياب المفاهيم في ظل تفسير مفهوم الارهاب، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه الدول التي تتجاهل تطبيق القانون الدولي الإنساني وتنفيذه بشكل عادل.

6.منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلية المقارن لتطبيق القانون مع توظيف المقاربة السوسيولوجية النقدية، من خلال استحدام أداة: تحليل المحتوى الواقعية ودراسات الحالة لا سيما في حالة غزو العراق 2003، والحرب في سوريا وفنزولا وإيران وفلسطين ولبنان وأوكرانيا، لبيان مدى تطبيق القانون الدولي في تقليل الآثار المجتمعية بين الدول ونشر ثقافة السلام والاستقرار والتعايش الإنساني على وجه المعموره، بغية الكشف عن التناقض بين النظرية والتطبيق في القانون الدولي الإنساني في الواقع الاجتماعي.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات مسألة ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني، ومنها:

1. دراسة قحاز بعنوان: " ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بين الأزمتين اليمنية والليبية عام 2011"، إذ أشار إلى وجود تفاوت واضح في تطبيق قواعد القانون الدولي بين الأزمات العربية، مؤكداً على أن هذا التباين يعكس تأثير المصالح السياسية للدول الكبرى (قحاز، 2016).

2. بيّنت دراسة أبو دبوس التي تحمل العنوان: "صعوبات تطبيق القانون الدولي الإنساني" والتي يؤكد فيها على أن خضوع القانون الدولي الإنساني للنفوذ السياسي للدول المهيمنة يعد من أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيقه الفعال، مما يؤدي إلى إضعاف فعاليته في حماية المدنيين (أبو دبوس، 2000).

3. دراسة ميرشايمر (John Mearsheimer)، في كتابه:"مأساة سياسة القوى العظمى" وأعماله اللاحقة التي طور فيها النظرية الواقعية القائمة على أن النظام الدولي تحكمه موازين القوى، وليس القيم الأخلاقية، مما يفسر الانتقائية في تطبيق القوانين الدولية بين المجتمعات والدول (ناهض ،2024).

4. بينما أكد تتفق أطروحات المفكر والناقد السياسي نعوم تشومسكي، لا سيما في كتابه "جيل جديد يرسم الخطوط: التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية اليوم" (2003–2006) ومقالاته المقاربة مع الفكرة القائلة: " بأن الخطاب الحقوقي الغربي يُستخدم كأداة سياسية لتبرير التدخلات العسكرية، مع تجاهل انتهاكات حلفاء الدول الكبرى (تشومسكي، 2003).

5. دراسة محمود شريف بسيوني في كتابه: "التطور التاريخي والتطبيق المعاصر" والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الجنائي، حيث أشار إلى أن العدالة الجنائية الدولية تمر بأزمة هيكلية ناتجة عن "ضبابية" في اختيار القضايا، مما يكرس انتقائية في المساءلة المتساوية يؤدي إلى تقويض شرعية القانون الدولي (Bassiouni،2011).

وبذلك يتضح لنا أن مجمل الدراسات السابقة أجمعت على وجود فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، إلا أن هذه الدراسة تتميز بتركيزها على التحليل السوسيولوجي للآثار المجتمعية لهذه الازدواجية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي للقانون الدولي:

الفرع الأول. الإطار المفاهيمي للبحث:

أ- الازدواجية: أصل كلمة الازدواجية في اللغة العربية جاءت من اسم مؤنَّث منسوب إلى ازدواج مصدر صناعيّ من ازدِواج: وهو وجود نَوعين متميّزين من الفصيلة نفسها، يختلفان أحدهما عن الآخر بخصائص عدة منها الشكل، مادة (زَوَجَ) كما وردت في المعاجم العربية بمعانٍ أخرى فقد قال ابن منظور : "زوج ، الزوجُ : خلاف الفرد ، ومنهم من قال أزواجٌ أي أمثال أو زوجمن الخِفافِ أي كُلٌّ واحدٍ نظير صاحبهِ(هارون، 1955) ، وهناك من يقصد بها في اللغة وجود نوعين أو ضربين أوشيئين متماثلين أو متناظرين بينهما رابط سببي(عرابي، 2021، ص.107)، أوعلى أنها وجود شكليْن مختلفيْن من اللغة ذاتها في المجتمع الواحد.

أما ما نقصده هنا بمفموم الازدواجية فيكمن في تعريفها على أنّها قانون أو معيار غير منصف بل ومجحف، إذ يطلب تنفيذهُ والتقيد به من قبل فئات أو مجموعات بعينها دون الأخرى، لذا يتوجب الحكم على تلك الأمور وفقاً للمعايير ذاتها دون تحيز أو تمايز، ولكن عندما يتم التعامل مع شخص أو نظام أو كيان ما بطريقة مختلفة ومغايرة عن الآخر في نفس المواقف والاحداث فهنا يظهر المعنى الحقيقي للازدواجية (جبر ،2019)، لاسيما عند وجود أزمتين يتم تطبيق القانون عليهما، فيكون التطبيق على أحدهما ولا يتم تطبيقه على الأخرى.

ب–القانون الدولي الإنساني: يُعرف القانون الدولي الإنساني بأنه فرع من فروع القانون الدولي العام والذي يتمثل في مجموعة من القواعد القانونية المدونة والمكتوبة أو المستمدة من الاعراف والاتفاقيات الدولية، والتي تنظم سلوك أطراف النزاع المسلح ، وتهدف إلى حماية المدنيين غير المقاتلين والحد من وسائل وأساليب الحرب وانتهاكاتها، والتي تكفل أحترام الفرد وصيانة كرامته ووجوده وتحقيق رفاهيته(المخزومي،2009،ص. 26)، وقد تطور هذا القانون عبر مراحل تاريخية متسلسلة ، بدءًا من اتفاقيات جنيف عام 1949، وصولًا إلى القواعد العرفية المعاصرة، وجميعها تخص توفير الحماية والاحترام والمعاملة الانسانية للأفراد الذين لايشاركون في المعارك أوالحروب التي تحدث، ويرتكز تطبيقه على المبادئ الأساسية، ولعل أبرزها هو: مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب، ومبدأ الضرورة العسكرية، وهي مبادئ تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والعسكرية.

آما مفهوم الازدواجية في التطبيق القانوني الدولي: فهي حالة تشير الازدواجية إلى تطبيق أوتنفيذ القواعد القانونية بشكلٍ انتقائي وغير متكافئ ما بين الدول أو في النزاعات واشكالها، بحيث يخضع البعض من الحالات للتدخل الدولي الصارم، بينما يتم التغاضي عن حالات أخرى مشابهة، ويرجع سبب حدوث هذه الظاهرة لعوامل سياسية وأخرى اقتصادية، مما يعكس حالة من الاختلال في ميزان القوى لدى النظام الدولي.

ج–الآثار: جاء معنى الأثر في معاجم اللغة العربية : بمعاني عدة منها ففي معجم اللغة مقاييس اللغة لابن فارس (أثر) له ثلاثة أصول تعني : تقديم الشيء ، وذكر الشيء ، ورسم الشيء الباقي ، فيما قال الخليل أبن احمد لفراهيدي في كتابه (العين) : لقد أثرت بأن أفعل كذا، ويقال افعل يا فلان هذا أثرا ما، وأثر أثير، أي : إن اخترت ذلك الفعل فافعل هذا إما لا ،وكذلك قوله : ويقصد بالأثر بقية ما يرى من كل شيء وما لا يرى بعد أن تبقى فيه علقة، والآثار الأثر، كالفلاح والفلح، والسداد والسند، وأثر السيف ضربته، أي الأثارة البقية من الشيء ، والجمع أثارات(أبن فارس،1979، ص. 53)، بينما ورد في معجم لسان العرب لابن منظور جمع الاثر: آثار وأثور، وخرجت في إثره وفي أثره أي بعده، وأنثرته تأثرته : أي تتبعت أثره عن الفارسي، ويقال: أثر كذا وكذا بكذا وكذا أي: اتبعه إياه(أبن منظور، 1995، ص. 5–6)، وفي (القاموس المحيط) للفيروز آبادي نقل الحديث وروايته، كالإثارة والأثرة ، بالضم يأثره ويأثره وإكثار الفحل من ضراب الناقة، وبالضم : أثر الجراح يبقى بعد البرء، وماء الوجه، و أثر على أصحابه كفرح ، فعل ذلك (الفيروز آبادي،2005 ،ص.341)، وفي (المعجم الوسيط) رجل أثر يستأثر على غيره بالخير، وتفضيل الإنسان نفسه على غيره، وفي الحديث سترون بعدي أثرة : يستأثر أمراء الجور بالفيء ، ومنه الإيثار: تفضيل المرء غيره على نفسه ، والإيثارية عند علماء الأخلاف مذهب يعارض الأثرية ، ويرمي إلى تفضيل خير الآخرين على الخير الشخصي(إبراهيم، وأخرون، 2008، ص. 5) . وما نقصده هنا الآثار المجتمعية الناجمة من جراء أزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني في القضايا المصيرية والحروب المعاصرة بين الدول.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للقانون الدولي الانساني:

القانون الدولي الإنساني موجود منذ القدم، ويدل على ذلك تنوع التسميات واختلافها التي تناولها، فقد وجد عند كل من الفلاسفة والمفكرين القدامى، وكذلك لدى العسكريين في الحضارات القديمة، نتيجة للحروب والأزمات الكثيرة التي كان يعيشها العالم أنذاك ؛ بغية تحقيق الأهداف المرجوة منه في الاستقرار والسلام العالمي المنشود، وجد ذالك القانون ، ففي الحضارة الهندية مثلاً نجد قواعد تنظيم الحرب التي كانت تتجلي في (قانون مانو) الذي نص على عدم جواز قتل أي جندي يستسلم في اوقات الحرب، فيما نجد أن

الديانة المسيحية في أوروبا وعلمائها ، ولعل ابرز مفكريها هو القديس(أوغستين)(Augustin) الذي قام بصياغة نظرية(الحرب العادلة): التي تعرّف على أنها الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير ، التي تحدد ما هو عادل وما هو غير عادل، بالنسبة للحرب سواء على مستوى شنها أو على مستوى إدارة عملياتها لاسيما بعد اندلاعها فعلاً(قحاز، 2016،ج3، ص. 11)، إذ يقول : " أن مشروعية الحرب تظهر في كونها تهدف إلى تغلب منطلق الخير على الشر" ، وقد إضافة إليه المفكر والقديس (توماس الإكويني) شروط الحرب العادلة تقوم على عدالة القصد، وفي شنها من قبل سلطة شرعية ، وكذلك المضي فيها بعزم(قحاز، المرجع نفسه).

أما في منظور الفكر الإسلامي ، فأن الإسلام يقر بكرامة الانسان ومكانته وقد جاء بيان هذا التكريم في قوله سبحانه وتعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)(سورة الاسراء، الآية: 70) ،إذ أن الدين الإسلامي لا يقر بمبادئ الحرب والعدون أساساً ؛ لأسباب مفروضة وواضحة، إذ أن من بين مبادئ الحرب التي أقرها الإسلام هي : العدالة، الرحمة، الكرامة والإنسانية ، وعدم محاربة المدنين وقتلهم، وقد تميزت جميع الفتوحات الإسلامية بإرساء قواعد ومبادئ الحرب وأعرافها المستمدة من التعاليم التي أقرها المنهج القرآني الكريم والسنة النبوية المطهره ، في حماية النساء والشيوخ والأطفال وكذلك حسن معاملة الأسرى وحظر قتلهم أو الإساءة إليهم والنهي عن الإجهاز على الجرحى ومنع التمثيل بجثث القتلى، وتتجلى جميع القيود والقواعد العسكرية فيما وضعه الإسلام عند القتال في وصية الرسول الكريم محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) لجيوشه التي أرسلها لنشر الدعوه الإسلامية في قوله :" انطلقوا بأسم الله، وبالله، وعلى بركة رسول الله، لا تقتلوا شيخًا فانيًا، ولا طفلاً صغيرًا، ولا امرأة، ولا تغلوا وضعوا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يُحب المحسنين"(سنن أبي داود ، ص. 2614).

أما في العصر الحديث فقد تناول كل من (غروسيس)(Grosses) مؤلف كتاب(قانون الحرب والسلام)، الذي يتحدث فيه عن حرب الثلاثين عام في قارة أوروبا والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها ،ومحاولاته لجعل تلك الحرب أقل دمار وحشية وأكثر إنسانية، مؤكد على ضرورة مراعاة قسم من القواعد الاخلاقية التي يجب أن تضبط سلوك المتحاربين، وذلك لأسباب دينية وإنسانية وقد أعلن رفضه لنظرية الحرب، وكذلك فعل المفكر(جون جاك روسو) (J. J. Rousseau)، الذي أسهم بشكل كبير في تطوير قواعد القانون الإنساني الدولي، لاسيما من خلال كتابه (العقد الاجتماعي)، والذي دافع فيه عن المدنيين وكذلك المحاربين في قولهُ :" أن الحرب ليست علاقة بين إنسان وآخر، بل بين دولتين يكون فيها الخصم الذي يحمل السلاح وليس العكس وأنهم لا يعدون أعداء بعد إلقاء السلاح والاستسلام ويصبحون مدنين ولا يحق الاعتداء عليهم" ، وأخيراً وبمبادرة من الطبيب وخبير القانون السويسري (هنري دونان) (Henry Dunant) وزملائه، نشأت قواعد الرئيسة للقانون الدولي الإنساني، توجت فيما بعقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية بغية تحسين الأوضاع والمبادئ الانسانية والاخلاقية أثناء أندلاع النزاعات المسلحة، ولعل من أبرز الاتفاقيات والمعاهدات التي انبثقت هي الآتي:

1. اتفاقية جنيف للاعوام 1864م، 1906 م،1929م، 1949م،

لاسيما الاتفاقية الرابعة منها: بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وتحديد العلاقة بين المحتل وسكان الأرض المحتلة إلا أن اتفاقية جنيف الرابعة كانت أول نص شامل يتناول موضوع حماية المدنيين.

2.اتفاقية لاهاي للاعوام 1899 م، 1907م.

3.البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 م:

أ. البروتوكول الإضافي الأول الخاص النزاعات المسلحة الدولية لعام 1977: يعد هذا البروتوكول مكملاً لاتفاقيات جنيف الأربع، لاسيما الباب الرابع منه الذي اهتم بالسكان المدنيين بهدف توفير أكبر حماية لهم من أخطار النزاعات والحروب.

ب. البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

ج. البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف لعام 2005.

فضلا عن تلك الاتفاقيات والمعاهدات فأن هناك اتفاقية، ساهمت بشكل مؤثر في تطوير القانون الدولي الإنساني وهي كل من:

1.إعلان سان بترسبورغ المتعلق بحظر استخدام بعض القذائف المتفجرة عام1868م.

2.إعلان لاهاي لحظر استخدام الرصاص الحي من نوع (دمدم) عام 1899م.

3. بروتوكول جنيف الخاص بمنع استخدام الغازات السامة والأسلحة الجرثومية عام 1925م.

4.اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة عام 1954.

5.اتفاقية حظر استخدام الأسلحة التقليدية عام1980.

6.اتفاقية أوتاوا الخاصة بحظر زراعة الألغام المضادة للأفراد عام 1997.

وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولية واحكام المحاكم الدولية.

وفي الختام، يمكن القول إن القانون الدولي الإنساني قد تبلور ونضج أكثر مما مضى في ظل تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتحسين الأوضاع التي كان يعشها العالم والمجتمع الدولي لاسيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، متقدماً بوضع أسسه ومبادئه الانسانية التي استناده إليها.

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة لتطبيق القانون الدولي:

الفرع الاول. النظريات المفسرة لازدواجية القانون الدولي الإنساني:

1. نظرية الصراع (Conflict Theory): تستند هذه النظرية على الإطار السوسيولوجي الذي يرى أن المجتمع غالباً ما يكون في حالة صراع دائم قائم على الموارد المحدودة (السلطة، المال، المكانة)، مؤكداً على أن التغيير الاجتماعي ينشأ من تصادم ما بين المجموعات ذات المصالح المتعارضة، وليس التوافق. وقد أسسها عالم الاجتماع الالماني كارل ماركس كصراع طبقي، حيث تفسر هذه النظرية الصراع بين القوى غير المتكافئة، حيث تستخدم الدول الكبرى القانون الدولي كأداة لتحقيق مصالحها وتحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى تطبيق انتقائي لمبادئه.

2. نظرية الهيمنة (Gramsci Theory): هي مفهوم ماركسي حديث نسبياً إذ يُفسّر لنا غرامشي على أن الهيمنة بوصفها سيطرة ثقافية وأيديولوجية، لاسيما عندما يتم توظيف الخطاب القانوني لإضفاء الشر فضلاً عن الكيفية التي يمكن أن تحافظ فيها الطبقة الحاكمة على سلطتها، لا بالقوة العسكرية والاقتصادية فحسب، وانما عن طريق "الرضا" ونشر قيمها وثقافتها ؛ لتصبح "فطرة سليمة" للمجتمع، إذ يرى أنطونيو غرامشي أن الهيمنة يمكن ان تكون اداة للسيطرة،فالهيمنة هنا مقابل السيطرة: لاسيما تلك السيطرة التي

تُمارس بالقوة (الدولة/الشرطة)، بينما نجد أن الهيمنة تُمارس بالتراضي (الثقافة/الأيديولوجيا)، لتوضح النظرية سيطرة القوى الدولية على النظام القانوني العالمي من خلال الهيمنة(العايد، 2023).

3. نظرية العدالة الدولية (Theory of international justice): هي إطار معياري في العلاقات الدولية يقوم على الالتزامات الأخلاقية، وتوزيع الموارد، وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، متجاوزاً حدود الدولة القومية. وتهدف النظرية إلى تحقيق الإنصاف العالمي، ومعالجة حالة اللامساواة، فضلاً عن ضمان المحاسبة عن الجرائم الدولية (كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب) المتعلقة بالبشر، لتعزيز حقوق الإنسان، وتركز هذه النظرية على التفاوت في تطبيق القوانين بين الدول.

الفرع الثاني. تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني:

عند الحديث عن أي قانون سماوي أو وضعي لابد من دون الرجوع إلى الاصل الإنساني ، لأن الإنسانية هي الغاية الوحيدة التي تسمو في التشريع الدولي للقوانين مجردة من تصنيف المصالح وأن حمايتها وتنظيمها هو الاساس، وصولاً إلى مستوى المنطلق الفكري الدولي العام الذي يهتم بضرورة حماية الإنسان اينما كان وحفظ كيانه وثروته بغض النظر عن المصالح ؛ أي أن الإنسان يكون بحد ذاته يحتاج أن يكون ضمن نظام وهدف عام وسام ، لكن الحروب بانواعها أظهرت على أنها المثال الأكثر سواءً وانتهاكاً لمعنى الإنسانية؛ كونها تهدف إلى ترهيب الأفراد وإفناء البشرية، وتجعلهم يخضعون لسلطة الأمر الواقع ، وهو ما جعل من الضرورة على ضبط سلوك الدول المتحاربه، مما يجعلها تعود إلى إنسانيتها وغاياتها الإنسانية في حماية الفرد،الذي كان سبباً في الصراعات واختراع الحروب وادواتها فضلاً عن كونه صاحب فكرة الدولة التي تهتم في رعاية مصالحهُ وتنمية حياته واستدامة موارده والعاملة على صيانة كرامته،من هنا نشأت فكرة القانون الدولي ومن منطلق إنساني بحت(الحربي، 2023).

نستنتج أن نظرية الصراع: تفسر العلاقات الدولية بوصفها صراعًا على الموارد والنفوذ، بينما نجد أن نظرية الهيمنة أو القوة: ترى أن الدول الكبرى تعمل علىتوظف القانون لخدمة مصالحها وفق الهيمنة الثقافية أو السياسية أي ما يصطلح عليه اليوم مفهوم القوة الناعمة وكذلك القوة شبة الصلبة أو الصلبة، فيما نجد أن نظرية العدالة الدولية لاتقوم على العدالة وانما على التفاوت في تطبيق القوانين بين الدول، مما يخلق ما يعرف بمجتمع المخاطر الذي يربط بين الأزمات العالمية وازدواجية الاستجابة الدولية لها.

المبحث الثاني:

ماهية القانون الدولي الإنساني وازدواجية تطبيقه في الحروب المعاصرة:

المطلب الاول. ماهية القانون الدولي الإنساني وازدواجيته:

الفرع الأول: مفهوم القانون الدولي الإنساني وأهدافه:

القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة من الاسس والقواعد القانونية التي تهدف للحد من آثار الصراعات والنزاعات المسلحة، لغرض حماية المواطنيين غير المشاركين في الحروب، وتعمل على تقييد وسائل وأساليب الحرب، ولعل من أهم أهدافه الأساسية هي:

1. حماية المدنيين غير المنخرطين في النزاع المسلح وعدم المساس بهم.

2.العناية التي تقضي بمعاملة الجرحى والمرضى والاسرى معاملة انسانية حسنة أثناء الحروب من خلال تخفيف معاناتهم وتأهليهم صحياً ونفسياً.

3. تنظيم سلوك الأطراف المتحاربة بشكل يعمل على تقليل الخسائر البشرية والمادية والحفاظ على الكرامة الإنسانية أثناء الحرب.

4. منع المساس بالبيئة لأنها هي الكيان الطبيعي الذي يوفر للإنسان الجو الملائم بغية تطوره وتنميته وأن أي تلويث بالبيئة من شأنه الاضرار بحق الانسان في بيئة نقية وسليمة.

5.اتخاذ الاجراءات الرسمية والقانونية لمتابعة ومحاكمة المسؤولين عن الخروقات والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. (سلطاني، د.ت). عند النظر إلى مجمل الاهداف نجد أن القانون الدولي الإنساني وضع ليوفق بين أعتبارين أساسيين هما: الضرورات العسكرية والحربية ومبدأ المعاملة الانسانية.

الفرع الثاني: مفهوم ازدواجية القانون الدولي الإنساني:

ما يقصد بازدواجية القانون الدولي الإنساني: هي عملية التطبيق الانتقائي أو غير المتكافئ تبعاً لقواعد القانون الدولي الإنساني لاسيما ما بين الدول أو في النزاعات المختلفة، بحيث تبدأ المعايير القانونية تخضع للمصالح السياسية أو لقوة الدولة وليس على أسس الاعتبارات الإنسانية البحتة، وتكمن مظاهر الازدواجية في:

1. انتقائية المحاسبة الدولية لاسيما في محاكمة بعض مرتكبي الجرائم مقابل إفلات البعض الآخر.

2. تفاوت الاهتمام الدولي بالنزاعات والصراعات فيسود تضخيم الانتهاكات في مناطق معينة من العالم وتجاهل في مناطق أخرى.

3. تسييس القانون الدولي لأستخدامه كأداة للضغط السياسي واختلاف تطبيق قواعده حسب طبيعة الفاعل وقوة ومكانة الدولية

وقد أشارت الكثير من الدراسات الحديثة إلى أن الحروب المعاصرة غالباً ما تشهد تناقضًا واضحًا بين المبادئ الإنسانية للقانون وما بين التطبيق الواقعي، نتيجة لغياب العدالة الدولية الفعلية.(journal.oiu.edu.sd).

الفرع الثالث: أسباب ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني:

1. هيمنة القوة السياسية والعسكرية من قبل الدول الكبرى التي تتحكم في آليات تنفيذ القانون الدولي، مما يؤدي إلى التطبيق الانتقائي.

2. ضعف آليات التنفيذ إذ لاتوجد سلطة دولية ملزمة بشكلٍ كامل، ممّا يجعل الالتزام بالقانون الدولي أختياريًا أو نسبيًا.

3. تضارب المصالح الدولية لاسيما المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي أخذت تتقدم على القيم الإنسانية بشكلٍ كبير.

4. تطور طبيعة الحروب لاسيما أن اغلب الحروب المعاصرة هي: (حروب غير نظامية، سيبرانية، طائرات بدون طيار، الخطف والاغتيال السياسي) وقد خلقت تحديات جديدة تقف نحو تطبيق القانون (icrc.org،2024).

المبحث الثالث:

التحليل المقارن لتطبيق القانون الدولي الانساني في الحروب المعاصرة:

المطلب الأول: ازدواجية القانون في الحروب الدولية والاقليمية المعاصرة:

سئلت الإدراة الأميركية في العام 2022م عن مصير الحرب الروسية– أوكرانيا والتي اندلعت في 24 شباط/فبراير 2022، إذ كانت أجابة مستشار الأمن القومي الأميركي(جيك سوليفان) شافياً ووافياً قائلاً : " نحن نراقب عن كثب ما يحدث ونجمع الأدلة، والتي من خلالها توصلنا إلى إن هناك جرائم حرب ارتكبت في أوكرانيا، وأن الرئيس جو بايدن كان أول من أشار إلى أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مجرم حرب وموقفنا هذا مبني على مجموعة من الحقائق"، وهذا الموقف سانده بشدة الرئيس الأميركي السابق (جو بايدن) في مارس من العام 2023 بقولهُ:" نعم وبشكلٍ واضحاً جداً، نؤيد أن هناك جرائم حرب ارتكبت في أوكرانيا"، وعلينا تطبيق

قواعد القانون الانساني والعمل على مقاطعة روسيا وفرض الحصار الاوربي عليها"، لكن عند سؤاله عن حرب أخرى.. وهي الحرب الصهيونية على غزة 2023م، بدأت تلك الرؤى الواضحة والحقائق الدامغة والمواقف الحاسمة والمنصفة تضمحل لتصبح العبارات الرمادية والمنحازة هي سيدة الموقف، وأخذ يتلون والقانون الدولي الإنساني يضيع ما بين المصالح والغايات وصارت الحقيقة ترتدي قناع المعايير المزدوجة، إذ يقول الرئيس الأميركي نفسه:"أنني ليس لدي أي فكرة أن الفلسطينيين يقولون الحقيقة حول أعداد القتلى...ولكنني متأكد أن هناك أبرياء قد قتلوا وهذا هو ثمن الحرب...وأعتقد أنهُ يجب علينا أن نكون حذرين...وأعتقد أن على إسرائيل الآن أن تكون حذرة جدا "(سكاي نيوز عربية،2024).

بعد أن تبين لنا أن جميع قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني المفروض يكون هدفها حماية ضحايا النزاعات والحروب المسلحة على المستوى الدولي، وبعد استعراض المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بهذه الحماية ، وجدنا أنه من الضروري الكشف عن مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني على أرض الواقع لاسيما في الحالتين الاوكرانية والفلسطينية على سبيل المثال لا للحصر، كونهما من الحالات المعاصرة وليس ضمن الإطار النظري فحسب وأنما على الصعيد العملي والتطبيقي، في ظل وجود الانتهاكات الواسعة لمجمل قواعد القانون الدولي الإنساني في الأزمتين الاوكرانية والفلسطينية للأعوام 2022–2024م وماتلها ، في محاولة للمقارنة بينهما وبيان مظاهر الازدواجية في التعامل والتطبيق لقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال الملاحظات والتصريحات والمواقف السياسية لاسيما الدول التي تدعي انها راعية للقانون الدولي والأثار الانسانية التي ادت بالمجتمع الدولي عموما، ومن خلال الطريقة التي تعاطى دول الغرب، باستثناء عدد قليل منها، مع أن الازمتين وضعتهم فى مواجهة اتهامات الكثيرة بالنفاق والكيل بمكيالين وازدواجية المعايير، حيث يتعرض القانون الدولي ودوله لانتقادات واسعة بسبب صمته على ما يحدث فى غزة وتزييفه للحقائق مقابل التعاطف والدعم اللامشروط لأوكرانيا فى صراعها مع روسيا، إذ سارعت أغلب تلك الدول لتأييد تل أبيب وكيانها المحتل مجتمعهعلى دعم جميع جرائمه وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطينى، داعمه على حد قولهم في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مما شجيعها بارتكاب المزيد من المجازر بحق سكان غزة، يقابلها في ذلك التعاطف الصريح مع أوكرانيا من خلال الحرب الروسية عليها، ويرى الغرب أن الكيان الصهيوني هو ضحية هجوم إرهابى، وأن الغرب يقف معها ضد هذا العنف البربرى الموجه لجميع حركات المقاومة في العالم ومنها حركة حماس، واتهامها أن الأخيرة هى التى بدأت بالأعمال العدائية، مما أجبرت الكيان الصهيوني على استخدام القوة المفرطة، بينما تختبئ هى وراء المدنيين، وبالتالى فإن اللوم يقع عليها، في التسبب بقتل جميع المدنيين من الطرفين، ففى الوقت الذى سافر فيه عدد من المسؤولين الغربيين إلى العاصمة الأوكرانية (كييف) للحديث عن قتل الأطفال والنساء وتفجير المدارس وقصف المستشفيات منددين بما سموه بالإجرام الروسى، وقف نفس المسؤولين في صمت مطبق أمام قتل الالف من الأطفال الفلسطينين وامام قصف المستشفيات وقتل المرضى فيها والمدارس والكنائس ومنع سكانها من الدواء والماء والطعام، بل إنهم وقفوا فى صف القاتل مقدمين دعمهم اللا مشروط له"(وجدي، 2023)، إذ أدانت الإدارة الأمريكية بأشد العبارات ما أسمته (الإبادة الجماعية) التى ترتكبها القوات الروسية فى أوكرانيا، ودعمت إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسى "فلاديمير بوتين" انطلاقا من كونه متهما بارتكاب جرائم حرب فى أوكرانيا، فى المقابل لم تتذكر الإدارة الأمريكية مصطلح الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وترويع المدنيين كما أعلنت دعمها المطلق للكيان الصهيوني المحتل، ومنحها مساعدات عسكرية بلغت قيمتها 260 مليار دولار.

وفى فرنسا، بدأ الرئيس الفرنسى (إيمانويل ماكرون) غاضباً جداً إزاء قتل روسيا للمدنيين فى بلدة بوتشا الأوكرانية، قائلاً: "إن هناك أدلة واضحة تشير إلى أن القوات الروسية مسؤولة عن جرائم حرب فى أوكرانيا، مطالباً بفرض المزيد من العقوبات على موسكو، فيما وصف حركة حماس على أنها منظمة إرهابية، ولم يدن قتل الصهاينة للمدنيين العزل من الفلسطينين وتدمير المنازل على رءوس ساكنيها"، بل ولم يتلفظ بمصطلحات ومفردات الوحشية والبربرية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي تحدث فيها عن موسكو (وجدي، مرجع سابق).

بينما نجد أن الحرب ضد الفلسطينين في غزة قد فضحت زيف وادعاءات كل الشعارات التى يرفعها الغرب عن حقوق الانسان،مما يكشف انتقائية وازدواجية التعامل تستند على المصالح والمنافع على رغم من أن الصانع واحد، وهو ما يثبت أن العقل الإمبريالى هو من صنع الحرب فى أوكرانيا وهو نفسه من صنعها في غزة ، وهو من يرتكب الإبادة ضد الانسانية هنا وهناك، وإن دول الغرب وأن كانت تختبئ وراء قيم الحرية والديمقراطية الكاذبة وشعاراتها المزيفة عن حقوق الإنسان، فهي الصانع لجميع هذه الأزمات، من أجل استمرار مصالحها وتنفيذ أجنداتها فهي تتلاعب تارةٍ بالدم الأوكرانى– الروسى، وتارةٍ تتلاعب بالدم العربي الفلسطينى فى مواجهة العدوان الصهيوني،وهي نفسها من مارست القتل والخطف والاعتقال في فنزولا، وهي الآن تتلاعب بالدم الايراني في واحدة من ابشع الجرائم، وسط خنوع وسكوت القوى العظمة روسيا والصين،إذ تعد جريمة العدوان من أخطر الجرائم ضد الإنسانية في التاريخ الانساني، وعليه يجب أثناء تنفيذها ارتكاب جرائم تنتهك القانون الإنساني الدولي محاسبة المتسبب وعقوباته، حيث إن نظام روما الأساسي لعام 1998 هو نظام يختص باربعة من الجرائم، وهي الجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وجريمة العدوان. في عام 1945، صنفت محكمة نورمبرغ الجرائم إلى ثلاث فئات: الجرائم ضد السلام، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الدولية الكبرى. وهي لا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى، إلا أنها تشمل الشر التراكمي لجميع الحروب، وإدراكاً للمسؤولية الجنائية، يجب استخدام وقوع الأفعال الإجرامية الثابتة والأضرار كدافع لإعاقة أداء المسؤولية بشكل مصطنع، سواء كانت محلية أو دولية(رهيف، 2025، ص.442–427)، كما إن المقارنة النظرية بين المواقف الدولية من الحرب الروسية–الأوكرانية والحرب على غزة..وغيرها ، تكشف بوضوح عن بنية انتقائية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث تسريع آليات الإدانة والعقوبات في الحالة الأوكرانية مقابل التباطؤ أو التبرير أو الصمت في الحالة الفلسطينية وهذا يدل انما يدل على أن معيار العدالة الدولية و"الإنسانية " ليس هو المحدد الرئيسي، بل "المصلحة الجيوسياسية هي التي تحكم. ويمكن ان نحدد اسباب أزدواجية تطبيق القانون الدولي في الآتي:

1. الحروب غير المتكافئة لاسيما الصراع بين الدولة الكبرى وأخرى ضعيفة أو جماعات مسلحة تنطوى تحت عنوانين المقاومة، ممّا يؤدي إلى حدوث خروقات واسعة للقانون بحجة مكافحة الإرهاب وتويضه.
2. الحروب بالوكالة أي التدخل الدولي غير مباشر حيث تضارب في المسؤوليات القانونية والشرعية.
3. الحروب التكنولوجية لاسيما استخدام الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي والصواريخ البعيدة المدى وغيرها والتي يصعب معها تحديد المسؤولية القانونية.
4. النزاعات الداخلية المؤدية لتعقيد تطبيق القانون بسبب تعدد الأطراف والمكونات داخل المجتمع الواحد أو الدولة.

المطلب الثاني: التحليل المقارن الشامل لأزدواجية القانون في الحروب المعاصرة:

بغية دراسة الواقع المعاصر ومدى تطبيق القانون الدولى وانتقائيته وسعت الدراسة لتشمل الحروب المعاصرة على كل من: العراق، سوريا، فلسطين بالإضافة إلى لبنان، فنزويلا، إيران وأوكرانيا ضمن إطار مقارن واحد، إذ تكشف الحروب المعاصرة عن نمط متكرر يتمثل في عدم التكافؤ في تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث تختلف آليات المحاسبة والاستجابة الدولية باختلاف الموقع الجيوسياسي للدولة. ولتحليل هذه الظاهرة بعمق أكثر، تم اختيار سبع مجتمعات تمثل أنماطًا مختلفة من الصراع والحروب، وهي كل من:

الفرع الاول: الازدواجية في السياق العربي:

1. المجتمع العراقي: حيث الحروب المتعاقبة منذ 2003، وكذلك الصراع مع الجماعات المسلحة المختلفة، اتسمت مظاهر الازدواجية في:

– استخدام القوة العسكرية المفرطة دون محاسبة كافية

– تفاوت التفاعل الدولي مع الانتهاكات

– ضعف حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية

مما أدى الى الأثر المجتمعي المتسم في:

– تفكك اجتماعي واسع في النسيج الاجتماعي.

– ارتفاع معدلات العنف والانتحار والمخدرات والجرائم المنظمة وغير المنظمة.

– نزوح وتهجير قسري داخلي كبير ديني ومذهبي وقومي.

– أزمة ثقة بالدولة والنظام الدولي عموماً.

2. المجتمع السوري: الذي شعد حرب أهلية متعددة الأطراف منذ 2011، بمساند دول الجوار العربي والاقليمي، مما جعل مظاهر الازدواجية تكمن في:

– تدخلات دولية متعارضة من دون إطار قانوني موحد.

–غياب المساءلة رغم الانتهاكات الجسيمة.

– استخدام القانون بشكلٍ انتقائي سياسيًا.

وقد أسهم في ترك الأثر المجتمعي على المجتمع السوري في:

– تدمير البنية التحتية للدولة والمجتمع.

– تهجير ملايين السكان في الداخل والخارج.

– تفكك الهوية الوطنية السورية. مما جعلها تمثل نموذج (الفوضى القانونية الدولية).

3. المجتمع الفلسطيني: صراع دامي ممتد مع الاحتلال الصهيوني، تبرز مظاهر الازدواجية في:

–عدم تطبيق القرارات الدولية بشكلٍ فعّال

– تفاوت في توصيف الانتهاكات حسب منطق القوة إذ تصبح المقاومة أرهاباً والارهاب حقّ مشروعاً للدفاع عن النفس.

–غياب الحماية الدولية الكافية لاسيما للمدنيين والاسرى والمرضى والصحفيين والاطفال والنساء والشيوخ.

يظهر الأثر المجتمعي بشكل واضح وجلي يكمن في صدمة جماعية مستمرة وفي تطبيع العنف

على انه مقاومة اجتماعية وثقافية بغية القضاء على كل ما هو فلسطيني، وهذا النموذج يمثل " الازدواجية المزمنة " في القانون الدولي.

4. المجتمع اللبناني: حروب متكررة وأزمات داخلية، تمثلت مظاهر الازدواجية فيه بـ:

– ضعف المساءلة الدولية في ظل تجاهل نسبي للانتهاكات مقارنة بنزاعات أخرى. أما الأثر المجتمعي في المجتمع اللبناني فيبرز في:

– انهيار اقتصادي وهجرة الشباب فضلاً عن الهشاشة الاجتماعية، حيث يعكس لبنان مجتمع الهشاشة المركبة والمدولبة.

الفرع الأول: الازدواجية في السياق الدولي:

1. المجتمع الأوكراني: شهد حروب تقليدية/ دولية رغم بروز أزدواجية المعايير الدولية التي تمثلت في الدعم الواسع من قبل القوى الكبرى، اتسمت الآثار المجتمعية فيه على شكل:

– نزوح جماعي/ دمار البنى التحتية/ قابلها تماسك وطني نسبي/ رغم الضغوط الأقتصادية والاجتماعية.

2. المجتمع الفنزويلي: الذي تسودة أزمات سياسية واقتصادية في ظل العقوبات الدولية، حيث ظهرت مظاهر الازدواجية فيه من خلال:

– استخدام العقوبات على رغم آثارها الإنسانية والمجتمعية وتسييس حقوق الإنسان تبعاً لمصالح القوى الكبرى. التي أدت إلى الأثر المجتمعي الموسوم في: الفقر والهجرة الجماعية وانهيار الخدمات العامة، وتمثل فنزويلا نموذج (الحرب الاقتصادية غير المعلنة) والمكشوفة لاسيما بعد خطف رئيسها نيكولاس مادورو المتهم بتجارة المخدرات حسب النظرة الامريكية في 2026.

3. المجتمع الإيراني: حيث التوترات الدولية والعقوبات طويلة الأمد، بحجج ودوافع عدائية تتمثل في حق امتلاك اسلحة الدمار الشامل، لتبرز مظاهر الازدواجية الدولية في:

– انتقائية في تطبيق المعايير والقوانين الدولية في ظل تجاهل الآثار الإنسانية للعقوبات على الشعب الايراني.

مما ترك الأثر المجتمعي الذي برز في التماسك الداخلي مقابل الضغط الخارجي بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والصحية والظروف القاسية التي فرضت على الشعب الايراني لتمثل إيران (مجتمع الحصار الاستراتيجي).

جدول من تصميم الباحث وفق المعطيات المعاصرة

الدولة	نوع الصراع	شكل الازدواجية	الأثر المجتمعي
العراق	عسكري/أمني	ضعف المحاسبة	تفكك اجتماعي (اللامعياري)
سوريا	متعدد الأطراف	فوضى قانونية	انهيار شامل للبنى المجتمعية
فلسطين(غزة)	احتلال وتشريد	ازدواجية مزمنة	مقاومة+ صدمة(موت) وخراب
لبنان	نزاعات متقطعة	إهمال دولي	هشاشة الاوضاع السياسية الاقتصادية
فنزويلا	اقتصادي	عقوبات	فقر وهجرة/ ضغوطات أقتصادية واجتماعية

إيران	جيوسياسي	تسييس القانون	تماسك نسبي نوعا ما/ ضغوطات أقتصادي واجتماعية
أوكرانيا	حرب تقليدية/ دولية	أزدواجية المعايير الدولية / دعم واسع	نزوح جماعي/ دمار البنى التحتية/ تماسك وطني نسبي/ ضغوطات أقتصادية واجتماعية

المطلب الثالث: التحليل المقارن لأزدواجية التطبق:

الفرع الاول: قراءة تحليلية نقدية معمّقة:

تكشف دراسة حالات المجتمعات التي تعرض لحروب أو نزاعات معاصرة أن القانون الدولي الإنساني لم يعد يعمل وفق مبدأ العالمية، بل على وفق: منطق القوة، المصالح الجيوسياسية، الانتقائية في التطبيق وهذا يخلق ما يمكن تسميته سوسيولوجيًا: (اللامساواة القانونية العالمية) وعلى النحو الآتي.

إذ كشفت المقارنة في الحالات المدروسة عن نمط واضحاً من أزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني، إذ تتباين الاستجابات الدولية تبعًا لمحددات سياسية وأخرى استراتيجية أكثر من استنادها إلى المعايير القانونية، ففي الحالة العراقية والسورية، فقد أدى ضعف المساءلة الدولية إلى تفاقم ظواهر التفكك الاجتماعي والانهيار المؤسسي المجتمعي، وهو ما يعكس حالة من الفوضى أو الانومي (اللامعيارية) وفقاً للمنظور السوسيولوجي.

أما في المجتمع الفلسطيني، فتتجلى الازدواجية بشكلٍ أكثر حدة ووضوح من خلال استمرار الاحتلال الصيوني وما يرافقهُ من تباين في ردودِ الافعال الدولية، الأمر الذي أدى إلى إنتاج بنية أجتماعية مركبة أخذت تجمع ما بين المقاومة والصدمات الجماعية، في المقابل، تعكس حالة المجتمع اللبناني نمطًا من الإهمال الدولي، إذ تتراكم الأزمات دون تدخل جاد أو حاسم، مما يعزز هشاشة النظامين السياسي والاقتصادي.

وفي سياق مختلف تماماً، تُظهر الازدواجية بشكلٍ جلي في المجتمع الفنزويلي والإيراني وكيف تُستخدم الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية مثل: (العقوبات، الخطف، الاغتيال السياسي، الحروب..) بشكلٍ انتقائي، مّما يؤدي إلى آثار اجتماعية ومجتمعية بصورة مباشرة كالفقر والهجرة أو التماسك النسبي تحت الضغط.

أما حالة المجتمع الأوكراني، فتبرز كأنموذج مغاير نسبيًا لما تم طرحة، إذ حظيت بدعم دولي على نطاق واسع، ما يعكس بوضوح إشكالية ازدواجية المعايير بالنسبة للقانون الدولي؛ حيث أدى هذا الدعم إلى تعزيز التماسك الوطني على الرغم من حجم الدمار والنزوح الكبير الذي ضرب أوكرانيا، بخلاف الحالات أخرى التي لم تحظَ بذات المستوى من العناية والاهتمام الدولي، نستنتج أن أبرز مظاهر الازدواجية في القانون الدولي تكمن في:

1. اختلاف وتنوع ردود الافعال الدولية تجاه نفس الحدث في المجتمعات المختلفة.
2. الانتقائية في تطبيق العقوبات والقرارات على نفس الاعمال والافعال بين الدول.
3. تجاهل انتهاكات بعض الدول لاسيما الانتهاكات (الامريكية / الصهيونية).
4. استخدام القانون كأداة سياسية لضغط أو التدخل في الدول الاخرى بحجج واهية مثل الحرية والديمقراطية ومكافحة الارهاب

وتقويض الخطر المحتمل ومحور الشر وعدم امتلاك اسلحة الدمار الشامل...وغيرها.

الفرع الثاني: التحليل السوسيولوجي لظاهرة الازدواجية:

يمكن تفسير ازدواجية القانون الدولي الإنساني من منظور علم الاجتماع السياسي، من خلال النظريات التي تم التطرق لبعض منها:

1. نظرية القوة (Power Theory): أي أن القانون يُستخدم كأداة من أدوات الهيمنة، مما يبرز دور نظرية الهيمنة.

2. نظرية الصراع (Conflict Theory): القانون يعكس مصالح القوى المسيطرة وليس العدالة المطلقة، مما يقوض نظرية العدالة الدولية ويرفضها نسبياً.

3. مجتمع المخاطر (Risk society): ونظرة العالم (Ulrich Beck) حول الحروب المعاصرة كونها تنتج مخاطر عالمية تتجاوز قدرة القانون الدولي على ضبطها.

المبحث الثالث:

الآثار المجتمعية والسياسية والقانونية لأزدواجية التطبيق وآليات المعالجة:

المطلب الأول: الآثار المجتمعية:

إن التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على العالم المعاصر وسيطرة القطب الاوحد على العالم الجديد وبروز دول أخرى مثل الصين وروسيا والهند والاتحاد الاوربي على المستوى العالمي وقوى أقليمية مؤثرة في الشرق الاوسط مثل تركيا وإيران قائمة على مبادىء الصراع ليس العسكري فحسب، وإنما الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والسيبراني كل ذلك أدى بروز مظاهرالازدواجية في تطبيق القانون الدولي مما أسهم في جملة من الآثار المجتمعية ومنها:

1. فقدان الثقة بالمؤسسات الدولية والقانونية منها لاسيما عندما يرى المجتمع أن القانون يُطبق بشكلٍ انتقائي، مما يفقد الثقة به كمصدر للعدالة.

2. انتشار الشعور بالظلم من اغلب دول العالم، لاسيما الفقيرة منها والضعيفة.

3. تطبيع الانتهاكات يسهم في تفكك النسيج الاجتماعي للمجتمع الدولي وفقدان الأمن.

4. زيادة التطرف وانتشار العنف، نتيجة لعدم المساواة والانحياز إذ أن ازدواجية المعايير تولّد شعورًا بالظلم، مما يدفع بعض الأفراد إلى التطرف.

5. غياب مفهوم العدالة الدولية وقوانينها وغلبت قانون الغاب يؤدي إلى تآكل القيم الإنسانية

التي تسهم في تبرير العنف.

6. زيادة معاناة المدنيين الابرياء لاسيما الاطفال والنساء والشيوخ والمرضى والعاجزين منهم ليكونا الضحايا الرئيسيون لانتهاكات القانون الدولي في الحروب المعاصرة.

الفرع الأول. الآثار المجتمعية الايجابية:

– كشفت زيف وأزدواجية بعض الدول الغربية الراعية للقانون الدولي الإنساني مثل (امريكا، فرنسا، بريطانيا، المانيا، ودول الاتحاد الاوربي)، فيما لم تبدي الصين وروسيا الدور الدولي المتوقع منها.

– بروز بعض الدول التي تحاول حماية الأمن والسلم الدوليين واحترام حقوق الأنسان والتي يستمد منها التدخل الإنساني أساس وجوده منها جنوب إفريقيا التي لا يجمعها بفلسطين أي عرقية ولا دين مشترك، ولكن التاريخ والإنسانية يؤكد أن على المعاناة كانت واحدة، إذ قدّمت طلبًا رسميًا إلى محكمة العدل الدوليّة في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023م، تتهم فيه الكيان الصهيوني باعتبارها دولة نظام فصل عنصري تقوم بارتكاب أعمال إبادة جماعيّة في قطاع غزة لاسيما بعد اندلاع الحرب الفلسطينيّة –الصهيونية 2023–2024، متسببة بسقوط الآلاف من الضحايا الابرياء بسبب القصف وأعمال التهجير القسري الصهيوني للمواطنين الفلسطينيين من بيوتهم وتدميرها عليهم، إذ حصلت جنوب إفريقيا على تأييد رسمي من(50) دوله هي كل من: (تركيا، ماليزيا، الأردن، بوليفيا، جزر المالديف، ناميبيا، باكستان، بنجلادش، فنزويلا، كولومبيا، السنغال، البرازيل، منظمة التعاون الإسلامي ،والجامعة العربية..)،مما ادي ذلك إلى اثارإنسانية تمثلت في حب الشعب العربي والاسلامي عموماً لجنوب إفريقيا ، بعد أن حققت نصرا للشعب الفلسطيني وللإنسانية جمعاء في أقامة دعوى في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية (شاكر، 2023).

الفرع الثاني: الآثار المجتمعية والسياسية السلبية.

– الهيمنة الأمريكية على قرارات المنظمات العالمية وانتهاكها لميثاق ومباديء الأمم المتحدة الأساسية وتهميشها لدوره الدولي واستخدمها لحق النقض (الفيتو) للقرارات التي تدين الكيان الصهيوني، إذ فشلت الدول الكبرى التي تمتلك ذلك الحق في أقامة مبادئ الإنسانية في العدل والمساواة والحقوق بين البشرية؛ كونها دول أنانية تبحث عن مصالحها الخاصة فقط (أبو دبوس ، 2000، ص.76).

– من الآثار السياسية السلبية، انها كشفت كم التخاذل والضعف العربي والاسلامي في ظل الصمت المطبق على الجرائم الإنسانية التي تحدث في غزة وعدم تقديم أي اجراءات تعمل على تخفيف معاونات الشعب العربي مادياً أو معنوية وما تم من أطروحات أو انتقادات وتقديم مساعدات خجولة لا ترتقي إلى حجم الكارثة الإنسانية التي حلت بالشعب العربي الفلسطيني.

– الآثار الإنسانية، كشفت حرب غزّة فشل الإنسانية بوجه الطغيان والظلم، بحيث اصبحت عار يلاحق البشرية لعقود طويلة، إذ كيف سوف تطلب المؤسسات والمنظمات الدولية من أي دولة في حال اندلاع نزاع أو صراع بعد اليوم إلى احترامَ القانون الإنساني الدولي، والالتزام بمعاييره، لاسيما إذا أفلت المجرمون من العقاب.

– كشفت الحروب على غزة وفنزويلا وإيران غياب القانون الدولي الإنساني وفشله وظهور قانون الغاب القائم على منطق القوة والمصالح والانبطاح للقوى التي تملك القوة والمال والسلاح بعيداً عن الحقوق والانسانية.

– الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، من خلال التأثير على الحياة عموماً، من خلال قتل وتهجير المواطنين وزيادة عدد الارامل والايتام والجرحى والمعوقين، وتشريد الاسر وتهديم المنازل والأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية والخدمية والحالة الصحية المتردية، فضلاً عن الجوع وانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي وشحة المياه ؛ والذي يمثل جريمة أبادة ضد الإنسانية، وكذلك سوء الحالة الاقتصادية وفقدان العمل وتفشى البطالة والتأثيرات على الوظائف والشركات وفقدان الطرق الامنة لنقل البضائع العالمية ،مما انعكس بالضد على الأداء الاقتصادي العالمي والفلسطيني ككل.

– الآثار الثقافية، إذ هزت حرب غزة الانتهاكات الثقافية والاخلاقية الراسخة في المبادئ الإنسانية العالمية، مّما زعزع مكانة الكيان الصهيوني ومن قبله الثقة بالقانون الدولي الانساني أمام الرأي العام الدولي، مما جعل عالم الاجتماع الايطالي أليساندرو أورسيني للقول:"الوحوش هم نحن في أشارة الى الانتهاكات الإجرامية التي حدثت في غزة لاسيما من قبل الولايات المتحدة وكيانها المحتل وبمباركة الدول الاوربية"(بوشارب، 2023).

– سيادة العالم: وظهور مصطلح الحرب الشامل على الارهاب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية والذي تتخذه ذريعة لتدخلاتها العسكرية في الدول الاخرى مثل العراق وافغانستان واليمن وسوريا وإيران وفنزولا.. وغيرها، بينما تساند وتدعم الكيان الصهيوني وتمده بالاسلحة والعتاد الفتاك والمتطور للقيام بإعماله الاجرامية.

الفرع الثالث: الآثار القانونية والأخلاقية.

تنعكس الازدواجية سلبًا على شرعية القانون الدولي، حيث تُضعف من مصداقيته، وتأكل الشرعية الدولية للقانون ، بما يؤدي إلى بيان أزمة في مفهوم العدالة الدولية والمعايير الاخلاقية ، وتحدّ على فعالية المنظمات الدولية في أداء أدورها، إذ كشفت الحروب لاسيما ضد العاملين في مجال حقوق الإنسان من أفراد ومؤسسات في ضوء الحماية الغربية المعلنة لانتهاكات الكيان الصهيوني بحق المدنيين في غزة وفنزولا وايران، من خلال تشتد أجراءاتها الأمنية وحملات التضييق التي تمارسها على حرية التعبير لاسيما فيما يتعلق بالتظاهر والاحتجاج من اجل فلسطين في كل من دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، بشكلٍ لم يسبق تسجيلة في هذه الدول من قبل، إذ شهدت الأشهر الأخير اعتقالات ومحاكماتٍ لعدد من الأفراد على خلفيات التظاهر أو الهتاف المنددة بالحرب أو رفع شعارات تدعو للإنسانية والتي تمّ تفسيرها بطريقة ما انها تؤدي للإدانة القضائية وفقاً للقانون الدولي الإنساني وتقيد الحريات خصوصاً في الداخل الامريكي.

المطلب الثاني: آليات المعالجة والإصلاح:

تتطلب معالجة إشكالية الازدواجية في إصلاح آليات إنفاذ القانون الدولي الإنساني بشكلٍ عادل وعلى جميع الدول من دون أنتقائية، بما يعزيز استقلالية مؤسسات القانون الدولي، فضلاً عن العمل الجاد من اجل ترسيخ مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في تطبيق القواعد والمبادئ القانونية، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية والنفعية.

خاتمة البحث ونتائجه:

الخاتمة:

تكشف الحروب المعاصرة عن أزمة بنيوية عميقة في النظام القانوني الدولي، حيث لم يعد القانون الدولي الإنساني إطاراً محايداً لتنظيم النزاعات، بل أصبح في كثير من الأحيان أداة انتقائية تُستخدم وفقاً لمصالح القوى المهيمنة. كما كشف البحث عن ازدواجية القانون الدولي الإنساني مسبباً أزمة عميقة في النظام الدولي المعاصر، إذ تتعارض المبادئ القانونية مع الواقع السياسي. فبينما الهدف الأسمى للقانون هو حماية الإنسان، فإن تطبيقه الانتقائي في الواقع يضعف من فاعليته ويحوّله في الكثير من الأحيان إلى أداة بيد القوى الكبرى، وعليه، فإن تحقيق العدالة الإنسانية قد يتطلب النظر في إعادة بناء منظومة القانون الدولي على أساس المساواة والحياد الحقيقي والتام، وإلا ستبقى الحروب المعاصرة ساحة لانتهاك القيم الإنسانية تحت غطاء قانوني هش. وقد أظهرت البحث أن

ازدواجية المعايير لا تؤدي فقط إلى انتهاك حقوق الإنسان، بل تسهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية العالمية عبر نشر مشاعر الظلم، وتعزيز التطرف، وتقويض الثقة بالمؤسسات الدولية.

1.نتائج البحث:

توصل البحث الى جملة من النتائج، جاءت على النحو التالي:

1.إن أهم ما يمتاز به القانون الدولي الإنساني هو أن أغلب قواعده ذات طابع أو بعد إنساني يتسم بحماية الافراد من الانتهاكات الجسيمة في ظل النزاعات والحروب المسلحة وتخفيف معاناتهم الإنسانية، وهو مالم نشاهدة في حرب غزة والحرب على إيران.

2.إن حقوق الانسان المتجذرة وقوانينها المعاصرة تتفق مع القانون الدولي الإنساني ويكملان بعضهما البعض، ويرتبطان بالقانون الدولي الجنائي الذي يمثل القانون الرادع والجزائي.

3. إن القانون الدولي الإنساني يعاني من فجوة كبيرة وواضحة ما بين النظرية والتطبيق.

4.الازدواجية في تطبيق القانون الدولي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والآثار المجتمعية الكارثية.

5.إن المجتمعات المتضررة من نتاج تطبيق القانون الدولي بانتقائية تصبح أكثر عرضة للاضطرابات والأزمات وقد ينتشر فيها التطرف والعنف والارهاب.

6. صعوبة في تطبيق القانون الدولي الإنساني، بسبب استمرار الانتهاكات الجسيمة لمبادئه من قبل الدول والقوى الكبرى المتصارعة، بسبب اعتماد المجتمع الدولي معايير مزدوجة في تطبيق قواعده، وفقاً لسياسات المصالح وليس لمبدأ حماية الإنسانية.

7. أكد البحث تغليب المصالح السياسية على الاعتبارات الانسانية، إذ وضع الغرب قناع حقوق الإنسان في الحرب الروسية على أوكرانيا، ولكنه استبدله عندما تعلق الأمر بمجازر ترتكب بحق شعب غزة الأعزل.

8. غياب وهشاشة الدور العربي القومي والإسلامي وضعف الجامعة العربية تجاه الانتهاكات التي يمارسها الكيان المغتصب ضد الشعب العربي الفلسطيني من تطهير عرقي وابادة جماعية في المنطقة، إذ لم نسمع اصوات من المسؤولين أي ادانة لنتنياهو وكيانه.

9. ازدواجية القانون تؤدي إلى إنتاج مجتمعات مأزومة، كما هي الحال في مجتمعات البحث اعلاه إذ تتحول الحروب إلى عامل لإعادة تشكيل الهوية الاجتماعية في اغلب الحالات مع تتزايد مشاعر الظلم وعدم العدالة ، فيما يظهر تفاوت في الاستجابة المجتمعية حسب طبيعة المجتمع ومكوناته : حيث التفكك المجتمعي في كل من (العراق، سوريا)، والمقاومة في غزة (فلسطين)، والتكيّف المجتمعي في (إيران، وأوكرانيا) رغم الأزمات التي لحقت بهما جراء الحروب ورغم أزدواجية المعايير القانونية مابين الدعم الواسع والتسيس للقانون الدولي، بينما الاثر المجتمعي المتمثل في الانهيار الاقتصادي في (فنزويلا).

2. التوصيات:

يوصي البحث الدول والمؤسسات القانونية والإعلامية والاجتماعية ذات العلاقة بالآتي:

1. إصلاح آليات تطبيق القانون الدولي من خلال وضع الحول لأزدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني واعتماد مبدأ الإنسانية القائم على الحياد لاسيما في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

2. العمل على تعزيز استقلالية القضاء الدولي والمؤسسات الدولية والقانونية.

3.عدم التستر على الخروقات وفضحها عبر وسائل الاعلام المختلفة.

4. توحيد المعايير القانونية بغية دعم تحقيق العدالة الدولية الحقيقية ومواكبة الحروب المعاصرة.

5.الدعوة للدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ موقف رادع وحازم تجاه القضايا الإسلامية والعربية والدولية تبعاً لمصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية في حق تقرير المصير المشترك وامتلاك القوة ومصادرها.

المراجع والمصادر :

1. القرآن الكريم.

أبو دبوس، شروق تيسير عبد الغني. (2000). صعوبات تطبيق القانون الدولي الإنساني. عمّان، الأردن: كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.

إبراهيم، مصطفى، وآخرون. (2008). المعجم الوسيط (ط4). القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (1979). معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1). دمشق، سوريا: دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (1995). لسان العرب (ط3، ج4). بيروت، لبنان: دار صادر.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط (ط8). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

اسماعيل، سلطاني، ماهية القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الرابط: https://www.google.com/search?sca_esv=6fb35045ee.

تشومسكي ،نعوم (2003) ، لا سيما في كتابه "جيل جديد يرسم الخطوط: التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية اليوم" (2003–2006)

رهيف، حاتم علي عبدالله، وعلي، علي كامل. (2025). جريمة العدوان في نظر القانون الدولي الجنائي. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 21(2). جامعة واسط، كلية التربية الأساسية. https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss2.955.

عرابي، أمحمد. (2021). الازدواجية اللغوية وأثرها في اكتساب اللغة العربية. مجلة جسور المعرفة، 7(2). جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

المخزومي، عمر محمود. (2009). القانون الدولي الإنساني في المحكمة الجنائية الدولية (ط2). عمّان، الأردن: دار الثقافة.

هارون، عبد السلام محمد. (1955). تحقيق كتاب الحيوان للجاحظ (ط1). بيروت، لبنان: دار الجبل.

1بوشارب، أمل. (2023، 23 ديسمبر). كيف هزت الحرب على غزة سرديات ثقافية وأخلاقية راسخة في الغرب. تم الاسترجاع في 20 مارس 2024 من: https://www.aljazeera.net/culture/2023/12/23.

الحربي، راكان بن فهد. (2023، 15 نوفمبر). قواعد القانون الدولي الإنساني وازدواجية المعايير. تم الاسترجاع في 8 مارس 2024 من:
https://maaal.com/2023/11/15.

جبر، عدي محمد. (2019، 13 مايو). ما هي الازدواجية؟ تم الاسترجاع في 23 فبراير 2024 من:
https://mawdoo3.com.

. شاكر، عمر. (2023، 19 نوفمبر). الانتهاكات في غزة وأثرها على الحركة الحقوقية الدولية. تم الاسترجاع في 8 مارس 2024 من:
https://www.aljazeera.net/news/2023/11/19.

سكاي نيوز عربية. (2024). ازدواجية المعايير في غزة. تم الاسترجاع في 1 مارس 2024 من:
https://www.skynewsarabia.com/middle-eas.

قحاز، محمد. (2016). ازدواجية تطبيق القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بين الأزمتين اليمنية والليبية. مجلة جيل حقوق الإنسان، 3(11). تم الاسترجاع من:
https://www.mohamah.net/law.

وجدي، عمرو. (2023، 14 نوفمبر). ازدواجية المعايير الغربية بين غزة وأوكرانيا. تم الاسترجاع في 6 مارس 2024 من:
https://www.shorouknews.com.

ناهض، عبد الله .(2024) ، قراءة نقدية في النظرية الواقعية،مركز البيان لدراسات والتخطيط، بغداد ، العراق، الرابط:
https://www.bayancenter.org/2024/10/12551/

الامم المتحدة ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، (2024)،تقارير ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

.Bassiouni، M. C. (2011). Crimes against Humanity: Historical Evolution and Contemporary Application (pp. 1-9). Cambridge: Cambridge University Press.

References

The Holy Quran

.Abu Dabous، Shurooq T. A. (2000). Difficulties in the Application of International Humanitarian Law. Amman، Jordan: Faculty of Law، Middle East University.

Ibrahim، Mustafa، et al. (2008). Al-Mu'jam Al-Wasit (4th ed.). Cairo، Egypt: Al-Shorouk International Library.

Ibn Faris، Ahmad ibn Faris ibn Zakariya. (1979). Maqayis al-Lughah (Ed. Abdul Salam Muhammad Harun، 1st ed.). Damascus، Syria: Dar Al-Fikr.

Ibn Manzur، Muhammad ibn Mukarram ibn Ali. (1995). Lisan al-Arab (3rd ed.، Vol. 4). Beirut، Lebanon: Dar Sader.

Al-Fayruzabadi، Majd al-Din Muhammad ibn Yaqub. (2005). Al-Qamus Al-Muhit (8th ed.). Beirut، Lebanon: Al-Resalah Publishing.

Ismail، Sultani. The Nature of International Humanitarian Law. Faculty of Law and Political Science، University of Mohamed Lamine Debaghine Setif 2. Available at: https://www.google.com/search?sca_esv=6fb35045ee.

Chomsky، Noam. (2003). Particularly in his book A New Generation Draws the Line: Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect Today.

Raheef، Hatim Ali Abdullah، & Ali، Ali Kamil. (2025). The Crime of Aggression in International Criminal Law. Wasit Journal for Human Sciences، 21(2). University of Wasit، College of Basic Education.

https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss2.955.

Arabi، Amhamed. (2021). Diglossia and Its Impact on Acquiring the Arabic Language. Jusour Al-Ma'rifa Journal، 7(2). University of Hassiba Ben Bouali، Algeria.

Al-Makhzoumi، Omar Mahmoud. (2009). International Humanitarian Law in the International Criminal Court (2nd ed.). Amman، Jordan: Dar Al-Thaqafa.

Harun، Abdul Salam Muhammad. (1955). Editing the Book Al-Hayawan by Al-Jahiz (1st ed.). Beirut، Lebanon: Dar Al-Jabal.

Electronic Sources

.Bouchareb، Amal. (2023، December 23). How the War on Gaza Shook Deep-Rooted Cultural and Ethical Narratives in the West. Retrieved March 20، 2024، from https://www.aljazeera.net.

Al-Harbi، Rakan bin Fahd. (2023، November 15). Rules of International Humanitarian Law and Double Standards. Retrieved March 8، 2024، from https://maaal.com.

Jabr، Adi Mohammed. (2019، May 13). What is Duality? Retrieved February 23، 2024، from.https://mawdoo3.com.

Shaker، Omar. (2023، November 19). Violations in Gaza and Their Impact on the International Human Rights Movement. Retrieved March 8، 2024، from https://www.aljazeera.net.

.Sky News Arabia. (2024). Double Standards in Gaza. Retrieved March 1، 2024، from.https://www.skynewsarabia.com.

Qahaz، Muhammad. (2016). Duality in the Application of International Humanitarian Law: A Comparative Study of the Yemeni and Libyan Crises. Generation Journal of Human Rights، 3(11) .

.Wagdi، Amr. (2023، November 14). Western Double Standards between Gaza and Ukraine. Retrieved March 6، 2024، from، https://www.shorouknews.com.

. Nahidh، Abdullah. (2024). A Critical Reading of Realist Theory. Baghdad، Iraq: Al-Bayan Center for Studies and Planning. Retrieved from: https://www.bayancenter.org/2024/10/12551.

United Nations & International Committee of the Red Cross. (2024). Reports and Principles of International Humanitarian Law.

Bassiouni، M. C. (2011). Crimes against Humanity: Historical Evolution and Contemporary Application (pp. 1–9). Cambridge: Cambridge University Press.